

التحرير المالي وانعكاسه على تقنيات تمويل التجارة الخارجية في الجزائرية

Financial liberalization and its reflection on foreign trade financing techniques in Algeria

د. سحنون جمال الدين

ط د. بلغنامي نبيلة

المركز الجامعي تيبازة- الجزائر

جامعة حسنية بن بوعلي - الشلف - الجزائر

djamelsahnoun69@yahoo

belghanaminabila@gmail.com

Abstract:

The world is witnessing regional and international changes and economic and social transformations resulting in a new world order. With these developments, many countries, including Algeria, realized that they must undertake a series of measures to adapt to developments in order to achieve stability and planned objectives by The financial sector is more flexible and effective depending on the principles of the policy of financial liberalization, which is part of the policy of economic liberalization, which in turn aims at achieving economic development.

In view of the obstacles facing financing operations, the financing problem has been considered one of the most difficult and complex problems facing development in all countries in light of the current international transformations through: globalization, liberalizing its foreign trade, financial liberalization, reform programs and economic recovery.

Algeria has implemented the financial liberalization policy in Algeria since 1990, after the enactment of the Supplementary Finance Act of 2009, which expressed its desire to maintain and control the banking sector and not to expand the course of financial liberalization by canceling consumer loans and obliging banks to finance foreign trade For cancellation and confirmed only, which has adversely affected the competition in the interbank. The implementation of the fiscal liberalization policy in Algeria did not achieve the desired objectives and did not have a positive impact on the rates of economic growth achieved, nor did it succeed in improving the capacity of the financial system.

key words: Foreign trade finance techniques - Financial liberalization - Documentary credit - Globalization.

مقدمة:

يشهد العالم تغيرات إقليمية ودولية وتحولات اقتصادية تجلّت مظاهرها في الاتجاه نحو اقتصاد السوق، تقليص دور الدولة، تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية، توجه الدول النامية للقيام بإصلاحات هيكلية واقتصادية ومالية، وهذا ما يؤدي إلى تعزيز القدرة تنافسية للدولة ويساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي و يحقق التنمية الاقتصادية.

إن الاقتصاد العالمي أصبح يتميز بمحاصيتين أساسيتين، الأولى هي إعادة توحيد النظام الاقتصادي العالمي على أساس ما تفرضه العولمة الاقتصادية ومؤسستها، والثانية هي اتجاه دول العالم إلى إقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها خدمة لمصالحها وهو ما ينطبق على الجزائر التي تسعى في بداية الألفية الجديدة إلى: التحرير المالي؛ تحرير تجارتها الخارجية؛ الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و توقيع اتفاق الشراكة.

في ظل هذه المتغيرات الدولية الراهنة تسعى الجزائر إلى تبني إستراتيجية التحرير الاقتصادي عامة والتحرير المالي خاصة كوسيلة لتمويل تجارتها الخارجية في ظل التحولات الجديدة وتحقيق النمو الاقتصادي، و الانفتاح الاندماج في الاقتصاد العالمي.

لمعالجة هذا الموضوع سنحاول الإجابة عن الإشكالية التالية:

فيما تتمثل انعكاسات تطبيق سياسة التحرير المالي على تقنيات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر؟

أولا - العولمة المالية:

تعتبر العولمة المالية أحد أوجه التحرير المالي وكذلك أحد العوامل الدافعة له، فهي تعبر عن ما يسمى بالانفتاح المالي، الذي يؤدي إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي بحيث تصبح أسواق رأس المال ولأسواق المصرفية أكثر ارتباطا وتكاملا.

ويمكن تعريف العوامة المالية بأنها: "زيادة في التجارة الدولية والروابط المالية التي دعمها التحرير الاقتصادي والتغيرات التكنولوجية"¹، وتركز العوامة المالية على ثلاثة أسس رئيسية هي: اللاوساطة إزالة القيود التنظيمية ورفع الحواجز².

1- اللاوساطة: وهذا يعني اعتماد أساليب التمويل المباشر لإجراء عمليات التوظيف والاقتراض والتي توفرها الأسواق المالية وما صاحبها من تطورات في آليات التمويل التي تطرحها الأسواق خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية دوليا، حتى أن الأدوات المالية لم تعد تلك الأسهم والسندات ما قبل التجديد المالي إنما مشتقات مالية تمتد إلى أجيال من التحديث الذي تسنده التجديدات التكنولوجية. فلولا العوامة المالية وعمق وسيولة السوق المالي الدولي لما تقدمت اللاوساطة في التمويل وأصبحت مؤشرا على تغلغل الأسواق المالية داخل الاقتصاد كمنافس للبنوك، ولم تعد علاقة الجمهور العام والمدخرين بالمستثمرين مجرد حسابات بنكية وودائع تحول إلى قروض إنما علاقة إصدار واكتتاب مباشر في الأوراق المالية.

2- إزالة القيود التنظيمية: تزامن مبدأ القيود التنظيمية مع السياسة النقدية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية خلال الثمانينات والتي ألغت الكثير من القيود التنظيمية خاصة في مجال تسيير الحسابات المالية، ومن جهة أخرى اعتمدت هذه السياسة نظام تعويم معدلات الفائدة وأسعار صرف العملات، دون أن يعني ذلك الحرية المطلقة أو الفوضى العارمة إنما التخفيف من الرقابة على هذه العمليات.

3- رفع الحواجز: إن الشرط الضروري للعوامة المالية ليس فقط في انفتاح أسواق المال القطرية أمام تدفق رؤوس الأموال وإنما أيضا في انفتاح الأقسام الموجودة في هذه الأسواق على بعضها البعض، أي أن تطبيق هذا المبدأ يتم على المستويين:
أ- **المستوى الداخلي:** ويعني إمكانية الانتقال من السوق المالي قصير الأجل إلى السوق المالي طويل الأجل، من البنوك التجارية إلى بنوك الأعمال، من خدمات التأمين إلى الخدمات البنكية، ومن أسواق الصرف إلى الأسواق المالية... إلخ.
ب- **المستوى الخارجي:** ويعني فتح الأسواق المالية الوطنية أمام المتعاملين الأجانب بحيث يتسنى لهم شراء جزء من الأصول المالية لكبرى الشركات الوطنية، بالإضافة للأصول الحكومية.
ويمكن الاستدلال عن العوامة المالية بمؤشرين هما³:

- **المؤشر الأول:** هو تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول في عام 1980 بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996 وإلى ما يزيد عن 200% في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام.

- **المؤشر الثاني:** هو تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، فإن الإحصاءات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت عن 200 مليار دولار أميركي في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 ترليون دولار عام 1995. وتصدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تزايد درجة تكامل الأسواق المالية فإنها لم تصل بعد إلى درجة التكامل في الأسواق السلعية أي أن العوامة المالية لا زالت في درجة أقل من العوامة الإنتاجية أو عوامة الإنتاج.

من ناحية أخرى نلاحظ أن جوهر عوامة الأسواق المالية هو تحرير حساب رأس المال ويقصد بذلك إلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون وأسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية وتحرير حساب رأس المال.

وتتضمن العوامة المالية تحرير المعاملات التالية:

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات؛
- المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية أي المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التي تتم محليا بواسطة غير المقيمين أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين؛
- المعاملات الخاصة بالإئتمان التجاري والمالي والضمانات والكفالات والتسهيلات المالية التي تشمل التدفقات للداخل وقروض والودائع التي تمثل التدفقات في الخارج؛
- المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية وتشمل المعاملات الخاصة بالودائع أو القروض أو المنح أو الميراث أو تسوية الديون؛

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وهي تشمل التحرر من القيود المفروضة على الاستثمار المباشر الوارد للدخل أو المتجه للخارج أو على تصفية الاستثمارات أو تحويلات الأرباح عبر الحدود.
- ثانيا - آليات تكييف الجهاز المصرفي الجزائري مع متطلبات العولمة:**
- يحتاج الجهاز المصرفي الجزائري إلى آليات خاصة للاندماج في النظام المالي العالمي ومواجهة عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية والعولمة المالية، وذلك بهدف تعظيم الآثار الإيجابية وتقليل الآثار السلبية للعولمة المالية إلى أقل درجة ممكنة، وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية وذلك من خلال جملة من الإجراءات منها:
- توسيع و تنوع قائمة المنتجات والخدمات المالية قصد تلبية متطلبات المواطنين بما فيه خدمات الصيرفة الإسلامية؛
- تنمية مهارات العاملين بالبنوك للارتقاء بالأداء المصرفي؛
- تبني سياسة التسويق المصرفي الحديث؛
- التكيف مع المعايير المصرفية الدولية (تفعيل الدور التوجيهي والرقابي للبنك المركزي، تحديث نظم الإدارة والسياسات المصرفية، وضع آلية للتنبؤ المبكر بالأزمات المصرفية، تدعيم رؤوس أموال البنوك)؛
- التقليل من ظاهرة البيروقراطية والعلاقات الخاصة مع الزبائن، واستخدام الأساليب الحديثة في الإدارة والتنظيم؛
- تكثيف البيئة المصرفية بمضاعفة عدد المصارف الخاصة والعمومية، المحلية والأجنبية، لتشجيع اقتصاد السوق القائم على المنافسة والتنافسية؛
- تطوير دعامة المواصلات لكي تنتقل المعلومات والمعطيات بشكل أسرع وأوثق سواء محليا أو عالميا واستخدام تقنيات الإعلام الآلي؛
- التحول إلى البنوك الشاملة من خلال تنوع البنوك لخدماتها كخطوة أولى نحو مواجهة المنافسة المصرفية العالمية؛
- تقوية قاعدة رأسمال البنوك الوطنية وزيادة عمليات الاندماج المصرفي بين البنوك الوطنية أو الأجنبية لمواجهة البنوك العملاقة في السوق المصرفية؛
- الاهتمام بالاستثمار في العنصر البشري من خلال نظم تدريبية متطورة وتطوير أدائهم في مجال استيعاب المستحقات المصرفية، والاستعانة بالخبرات المحلية والأجنبية في هذا المجال؛
- التعامل مع الابتكارات المصرفية الحديثة المتمثلة في المشتقات والعقود المستقبلية وعقود الاستثمار مثل عقود الاختيار ومقايضة الأوراق المالية والمبادلات؛
- إعادة هيكلة القطاع المصرفي عن طريق تشجيع الاندماج بين المصارف المحلية وخاصة الصغيرة منها لإنشاء وحدات مصرفية كبيرة يمكنها تقديم خدمات مصرفية متنوعة ومتكاملة وبتكلفة تنافسية؛
- توسيع قاعدة ملكية المصارف لجعل إدارتها مسؤولة أمام شرائح أوسع من المساهمين وتقليل ملكية القطاع العام فيها؛
- رفع الحد الأقصى لرأس المال المدفوع والمصرح به حتى تستطيع المصارف تلبية التزاماتها الحاضرة والمستقبلية في عالم تتسم فيه حركة رؤوس الأموال بسرعة فائقة؛
- التوجه نحو الاندماجات الإقليمية كخطوة أولى نحو الاندماج في النظام المالي والمصرفي العالمي؛
- رفع مستوى أداء وإدارة المخاطر واختيار أفضل الوسائل وانسبها لعلاج الأزمات المصرفية والمالية؛
- الالتزام بمقررات لجنة بازل للإشراف المصرفي من أجل مواجهة المخاطر المصرفية وإدارتها؛
- الرقابة الوقائية، وتعني استخدام طرق أفضل من مجرد مراقبة وتتبع أعمال البنوك التجارية، وزيادة المقدرة على التنبؤ بالأزمات المصرفية قبل حدوثها، وبالتالي الحد من آثارها السلبية على الجهاز المصرفي؛
- عقلنة تسيير البنوك، وذلك من خلال فصل وظيفة المدير العام عن وظيفة رئيس مجلس الإدارة، بهدف تقوية الرقابة الداخلية للبنوك، إلى جانب تكوين مدرء محترفين مخصصين لهذه الوظيفة، مع الأخذ بعين الاعتبار مهاراتهم وخبرتهم وليس على أساس اعتبارات سياسية وشخصية؛
- إجراء إصلاحات عميقة لنظام الحوافز والمكافآت الخاصة بمسيري ومديري القطاع، بطريقة تجعلهم يستفيدون من حوافز مالية، لكن بالمقابل يجب عليهم أن يتحملوا المسؤولية في حالة عدم الانضباط في التسيير والمراقبة؛
- تحسين الشفافية والإفصاح وتطوير نظم المحاسبة لتتناسق مع النظم والمعايير العالمية؛
- تفعيل عملية خصوصية القطاع المصرفي من أجل ضمان أداء وفعالية أكبر.

وعموما يمكن القول أن من متطلبات العولمة المالية والتطورات الاقتصادية الحديثة إصلاح الأنظمة المالية والمصرفية لإتاحة الفرصة لحركة رؤوس الأموال محليا ودوليا واستغلالها أحسن استغلال، وهو ما يجعل الجهاز المصرفي الجزائري أمام تحد كبير لا يقتصر على تطوير البنية التكنولوجية فقط بل الإدارية أيضا وتعزيز الموارد البشرية لأن الصناعة المصرفية الحديثة أصبحت على مستوى عال من التطور والاحتراف.

ثالثا - التطورات الاقتصادية العالمية ودورها في عملية التحرير المالي:

عرف العالم في العقود الأخيرة وحتى منذ بدايات القرن الواحد والعشرين تحولات اقتصادية متسارعة ومتلاحقة، اتسمت بإطلاق قوى السوق وتحرير المبادلات التجارية وحركة رأس المال وإزالة وتخفيض القيود التشريعية والتنظيمية. ومحاولة لاستيعاب هذه التحولات التي يعيشها العالم حاليا والتي تدفع اقتصاديات العالم نحو تبني آليات التحرير الاقتصادي بشكل عام والتحرير المالي بشكل خاص، ومن أبرز هذه المتغيرات:

- انهيار الاتحاد السوفيتي و تحول الأنظمة الاشتراكية نحو اقتصاد السوق.
- تزايد الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية.
- إنشاء المنظمة العالمية للتجارة و تحرير (OMC) * تجارة الخدمات المالية.
- تزايد دور المؤسسات الدولية في إدارة الشؤون الاقتصادية.

1- انهيار الاتحاد السوفيتي وتحول الأنظمة الاشتراكية نحو تبني آليات اقتصاد السوق:

يعتبر انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 الحدث الأبرز والمهم في نهاية القرن الماضي، فبانهيار جدار برلين الذي كان نتيجة لظهور فكر "الجلاسنوست والبيروسترويكا" * أثار معه الاقتصاد الاشتراكي كقوة اقتصادية وسياسية، وكان ذلك بمثابة الإعلان عن تحول العلاقات الاقتصادية الدولية، الأمر الذي يساهم في اختفاء المعسكر الاشتراكي، و منه زوال الحرب الباردة والسباق نحو التسليح، و فتح هذا الوضع المجال واسعا لسيادة إيديولوجية السوق للتمكن والتعميم.⁴

ونتيجة انهيار الاشتراكية أضحت المنظمات الدولية توصي بإتباع سياسة التحول إلى اقتصاديات السوق وتطبيق الخصخصة والتحرير الاقتصادي باعتباره الوسيلة الوحيدة لتحقيق النمو الاقتصادي.

2- تزايد التوجه نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية: تعتبر التحولات الاقتصادية من الظواهر الاقتصادية العالمية المعاصرة، فقد أصبحت العديد من الدول تتجه نحو التكتل والاندماج في كيانات أكبر لمواجهة المنافسة في ظل العولمة، وقد أثبتت تجارب التكامل الإقليمي في النصف الثاني من القرن الماضي - والذي لقب بعصر التكتلات الاقتصادية - قدرتها على توفير مكاسب ومزايا تعجز الدول المنفردة عن تحقيقها، ومن أهم هذه المزايا:⁵

التمتع بوفورات الحجم الكبير، التخصص الإنتاجي الذي يستند إلى مزايا النسبية التي تتمتع بها الدول الأعضاء، مما يعزز القدرة التنافسية لمنتجات هذه الدول ويسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

3- تزايد دور المؤسسات الدولية في إدارة الشؤون الاقتصادية: من أهم الخصائص المميزة للاقتصاد العالمي هو تزايد دور المؤسسات الاقتصادية الدولية، حيث تقوم هذه المؤسسات والمتمثلة في صندوق النقد الدولي، البنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة بإدارة النظام الاقتصادي العالمي في ضوء مجموعة من السياسات والنظم النقدية، المالية، والتجارية التحريرية والمؤثرة في السياسات الاقتصادية للغالبية العظمى من دول العالم، خاصة الدول النامية.

فإلى جانب تشخيص المشكلات الاقتصادية وتصميم استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي القائمة على الانفتاح والتحرير الاقتصادي والمالي تسعى هذه المؤسسات إلى دفع دول العالم وخاصة الدول النامية نحو تحرير أسواقها السلعية والخدماتية، بالإضافة إلى تقديم المساعدات والمشورة الفنية من أجل تدعيم عملية التحرير المالي والمصرفي، ومن أهم هذه المساعدات:⁶

- إجراء تحسينات وحول التشريعات الأساسية للمصارف المركزية وبقية الجهاز المصرفي.
- إجراء تحسينات وإصلاحات في الإدارة النقدية والمالية وإدارة النقد الأجنبي، وسوق النقد.
- تحسين أوضاع الديون الحكومية، والإحصائيات النقدية.
- تصميم نظم المدفوعات وإقامة ترتيبات نظام التأمين على الودائع، وإعداد أنظمة الحيطرة المالية، وتعزيز القدرة الرقابية على الجهاز المصرفي، لا سيما دخول المصارف إلى الأسواق وخروجها منها.

و يمكن القول أن هذه المؤسسات الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة، لها دور مهم في ترسيخ مبادئ التحرير الاقتصادي والتحرير المالي من خلال مساهمتهم في التعجيل بعملية التحرير المالي من خلال برامج التي المقترحة ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي، أو عن طريق الإعانات والمساعدات المالية أو عن طريق تحرير الخدمات المالية و الذي يعتبر أهم عناصر التحرير المالي.

وفي النهاية يمكن القول أن التحول الهائل الذي انتشر تأثيره في كافة أرجاء المعمورة والمتمثل في انهيار منظومة الاقتصاد الاشتراكي، الذي تولد عنه ظهور ما يعرف بالنظام العالمي الجديد أحادي القطبية من جهة، وبروز الاقتصاديات المتحولة أو الانتقالية وتنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية واتجاه العالم إلى المزيد من تحرير التجارة في مختلف المجالات خاصة بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة من جهة أخرى، كلها متغيرات وعوامل لها إسهاماتها البارزة في الدفع نحو المزيد من الانفتاح والتحرير الاقتصادي والمالي، وهذا ما أزم تطوير و إنتاج النظم المعرفية والسياسة والاقتصادية، إلى جانب الفلسفات والآليات التي تبرز وتعزز وتفعّل هذا النظام العالمي الجديد.

رابعا - متطلبات نجاح التحرير المالي:

يشترط نجاح سياسة التحرير المالي توفر مجموعة من المتطلبات قبل الشروع في إجراءات إزالة القيود والانفتاح المالي حيث يجب مراعاتها، وذلك ما أقره MCKINNON بعد جملة الانتقادات التي تعرضت لها نظرية التحرير المالي، بالإضافة إلى فشل تطبيق سياسة التحرير المالي عند بعض الدول مثلما وقع للشيلي، حيث قام MCKINNON ببناء نموذج جديد عام (1991)، والذي ركز فيه على عنصرين مهمين اعتبرهما كشرط أساسي لتطبيق ونجاح سياسة التحرير المالي، يتمثل أولهما في استقرار الاقتصاد الكلي أما ثانيهما فهو التدرج في تطبيق سياسة التحرير المالي دون إهمال الرقابة على الأنظمة المصرفية⁷. وتوالت الدراسات والأبحاث لتضيف لتحليل MCKINNON المزيد من الدقة والتحليل حول شروط نجاح سياسة التحرير المالي، ولعل من أهمها ما يلي:

1 - توفر بيئة اقتصادية مستقرة: يعد استقرار الاقتصاد الكلي ركيزة أساسية قبل تبني سياسة التحرير المالي، فالبيئة الاقتصادية المستقرة تعيب عنها مخاطر التضخم⁸ وعجز الموازنة وغيرها من المخاطر التي تؤثر على الانفتاح على النظام المالي العالمي ومن ثم الاندماج فيه. وتولى الأهمية إلى العناصر التالية⁹:

- سياسة نقدية موجهة نحو الاستقرار،
- سياسة مالية فعالة وأسعار الصرف تدعم الاستقرار المالي،
- توافر قطاع مالي كفي ومستقر.

2 - توفر نظام قانوني وإشرافي مناسب: وذلك من خلال¹⁰:

- توافر بنية مؤسسية وقانونية ملائمة،
- التنظيم والإشراف المناسب على المؤسسات المالية.

3 - مراعاة التدرج والسرعة في تطبيق برنامج التحرير المالي:

ثمة منهجان للتحرير المالي أحدهما مباشر وفيه يتم تحرير القطاع المالي الداخلي والقطاع المالي الخارجي في آن واحد، وتتم كافة إجراءات التحرير في وقت واحد، والآخر تدريجي وهو التحرير الذي يتم في شكل متسلسل ومتأني في إجراءاته وتطبيقه بحيطه وحذر.

خامسا - التحرير المالي في الجزائر:

أولت السلطات الجزائرية اهتماما كبيرا بإصلاح وتحرير قطاعها المالي والمصرفي، ومن أجل تفعيل دور البنوك والتقليل من القيود المفروضة عليها وتعميق مسار التحول إلى اقتصاد السوق الذي بدأتها نهاية الثمانينات، أصدرت قانون النقد والقرض بموجب قانون 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990 ضمن سياق الإصلاحات المالية والمصرفية وسياق التحرير المالي، وأشتمل هذا القانون على كل المبادئ التي جاءت في قانون القرض والبنك لسنة 1986 وقانون تكييف الإصلاح 1988، بالإضافة إلى مبادئ جديدة متعلقة بسياسة التحرير المالي كالتحرير التدريجي لمعدلات الفائدة، وإعادة الاعتبار للسياسة النقدية ولدور النظام البنكي، وفتح المجال المصرفي المحلي أمام المنافسة الأجنبية وتحرير حساب رأس المال وفقا لمنهج المتعلق بالتحرير المال R. Mc KINNON et E. SHAW المتعلق بالتحرير المالي ومن أهم النقاط التي تضمنها قانون النقد والقرض هو إحداث علاقة جديدة بين مكونات المنظومة المصرفية من جهة، وبينها وبين المؤسسات الاقتصادية العمومية من جهة أخرى، حيث أصبحت البنوك بموجب القانون 90-10 تضطلع بدور مهم في

الوساطة المالية سواء من خلال جمع الودائع وتعبئتها أو في مجال منح القروض وتوجيهها إلى تمويل مختلف الاستثمارات. وبهذا جاء قانون النقد والقرض بمجموعة من التدابير أهمها:

- منح الاستقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى ببنك الجزائر واعتباره سلطة نقدية حقيقية، مستقلة عن السلطات المالية، يتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد، إلى جانب إعادة تنظيمه وذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسييره وإدارته ومراقبته.

- تفعيل دور السوق النقدي في التنمية وتمويل الاقتصاد الوطني وفتح أمام لبنوك الخاصة المحلية والأجنبية لمزاولة أنشطتها المصرفية، إلى جانب الإقرار بإنشاء سوق للقيم المنقولة سميت بورصة الجزائر.

- تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي وفي دورها في تمويل الاقتصاد الوطني كوسيط مالي، وذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي وتشجيعها على تقديم منتجات وخدمات مالية ومصرفية جديدة ومتنوعة، والسماح لها بالاستثمار في مجال الأسواق المالية ومواجهة المنافسة الناتجة عن انفتاح السوق النقدي أمام البنوك الخاصة برأس مال محلي وأجنبي وإنشاء سوق للقيم المنقولة.

ورغم جهود تطبيق سياسة التحرير المالي في الجزائر منذ سنة 1990 إلا أن السلطات الجزائرية وبعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أبدت رغبتها في الحفاظ على سيطرتها على القطاع المصرفي وعدم التوسع في مسار التحرير المالي، حيث تم إلغاء قروض الاستهلاك وتم إلزام البنوك بتمويل التجارة الخارجية بالقرض المستندي غير القابل للإلغاء والمؤكد فقط، وهذا ما كان وراء الزيادة في فائض السيولة بحوالي 10% لدى البنوك الجزائرية، حيث أثرت هذه الزيادة سلبا على المنافسة فيما بين البنوك، وبما أن السلطات الجزائرية أبدت رغبتها في الحفاظ على سيطرتها على القطاع المصرفي وعدم التوسع في مسار التحرير المالي بعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

أما فيما يخص هيكلية النظام البنكي والمالي الجزائري في ظل التحرير المالي، فلقد مهد قانون النقد والقرض لأول خطوات تحرير القطاع البنكي، وقد تجسد هذا التحرير مع بداية التسعينات من خلال انفتاح النظام البنكي الجزائري على البنوك والمؤسسات المالية الخاصة الوطنية والأجنبية، والتي أصبحت بإمكانها أن تفتح فروعها بالجزائر شرط أن تخضع للتشريع الجزائري. ورغم وجود بنوك خاصة إلا أن القطاع العام البنكي لا يزال يهيمن على النشاط المالي والمصرفي في الجزائر من خلال الستة بنوك عمومية التي تتميز بوجود شبكة من الوكالات تتجاوز 1050 وكالة تغطي جميع التراب الوطني، كما أن هذه البنوك العمومية تجمع حوالي 90% من الموارد المالية المتاحة و توزع أكثر من 93% من القروض لكل من القطاع الاقتصادي العام والخاص، وهذا مقارنة بالقطاع البنكي الخاص الذي يضم عدد قليل من الفروع والوكالات تصل إلى حوالي 37 وكالة يقتصر تواجدها على المدن الكبرى. وهناك مجموعة من العوامل التي أثرت سلبا على دور القطاع البنكي الخاص سواء في تعبئة الادخار أو في منح القروض، لذكر منها:¹¹

- يعتبر القطاع البنكي الخاص في الجزائر حديث النشأة، حيث أن معظم البنوك الخاصة ظهرت بعد 1998.

- اعتماد البنوك الخاصة على تمويل التجارة الخارجية على حساب تمويل المؤسسات المنتجة.

فقدان الثقة في القطاع البنكي الخاص الوطني بعد فضيحة "بنك الخليفة"، وتصفية البنك الصناعي والتجاري الجزائري في 2003، والتي كان لها آثار سلبية على النظام البنكي الجزائري ككل. وهذا ما دفع بالسلطات النقدية إلى تقوية نظام الإشراف والرقابة على النظام البنكي الجزائري من خلال المرسوم التنفيذي رقم 11-03 الصادر في أوت 2003 والمتعلق بقانون النقد والقرض.

سادسا - المنظمة العالمية للتجارة وتحرير التجارة في الخدمات المالية:

يتزايد الاتجاه الدولي نحو تحرير أسواق السلع والخدمات من كافة القيود الجمركية وغير الجمركية بمعنى التحول من سياسة حماية التجارة الدولية إلى سياسة حرية التجارة الدولية وذلك تحت إدارة المنظمة العالمية للتجارة، التي حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة. ومن أبرز ما جاءت به آخر جولة من جولات الأروغوي¹²:

-المفاوضات حول السلع لتحقيق المزيد من تحرير وتنمية التجارة الدولية.

- المفاوضات حول الموضوعات الجديدة التي لم يسبق التفاوض عليها في الجات و هي:

* تجارة الخدمات.

* الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية.

* إجراء الاستثمارات المتعلقة بالتجارة.

وتهدف هذه المنظمة باعتبارها أحد أضلع النظام الاقتصادي العالمي إلى تقوية هذا النظام من خلال¹³:

- التنسيق مع صندوق النقد الدولي الذي أوكلت إليه مهمة تحرير النظام النقدي الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي أوكلت إليه مهمة تحرير النظام المالي ودعم مشروعات الاستثمار وتوجيه عملية التنمية.
- الإشراف على جهاز فصل النزاعات وتسوية الخلافات التجارية
- مراقبة السياسات التجارية ومتابعتها
- تحرير أسواق السلع والخدمات التي تعتمد على عدد من الدعائم أهمها¹⁴:
 - التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية و تخفيض الحواجز والقيود التعريفية.
 - إزالة القيود الكمية المباشرة من نظم الحصص وحظر الاستيراد وغيرها.
 - شمول تحرير التجارة الدولية ليس في مجال السلع الصناعية فقط، بل أيضا السلع الزراعية، وكذا تحرير قوانين الاستثمار من القيود ذات الأثر على التجارة الدولية.

وقد أدرج قطاع الخدمات ضمن المفاوضات متعددة الأطراف نظرا لما أصبح يمثل هذا القطاع من أهمية متزايدة في اقتصاديات الدول و مدى مساهمته في الناتج الإجمالي. وبهذا أصبح قطاع الخدمات عامة وقطاع الخدمات المالية خاصة يمثل أهم القطاعات التي تركز عليها تنمية القطاعات الأخرى في العديد من دول العالم. حيث توصلت المنظمة العالمية للتجارة في هذا الإطار إلى إبرام اتفاقية تحرير الخدمات الجات، والتي تعتبر الاتفاقية الوحيدة التي تغطي التجارة الدولية في الخدمات، حيث ظهرت الوثيقة الختامية التي تشمل الجات في 1997، على أن يبدأ سريانها ابتداءا من 1999، وكان ذلك بعد إدراج التجارة في هذا القطاع على جدول أعمال جولة الأوروغواي فيما سمي بإعلان "بونتادياإيستي" بالأوروغواي وذلك في 1986/09/20.¹⁵

وتضمنت اتفاقية تحرير الخدمات مجموعة من الالتزامات والضوابط التي يجب مراعاتها عند تطبيق الاتفاقية، وهي على النحو التالي:

- 1- **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية**: ينطوي هذا المبدأ على عدم التمييز بين موردي الخدمات الأجانب من حيث الدخول إلى الأسواق وشروط التشغيل، وأن أية ميزة تفضيلية تمنحها دولة عضو في الاتفاقية لعضو آخر تمتد تلقائيا إلى كافة الأطراف الأعضاء، كما سمحت الاتفاقية للدول بتحديد ما تراه من استثناءات لبعض
- 2- **الخدمات**، على أن يتم مراجعة الاستثناءات الممنوحة بعد مرور خمس سنوات من سريانها بواسطة مجلس التجارة في الخدمات، و ألا تتعدى فترة سريانها عشر سنوات في أي حال من الأحوال.
- 3- **مبدأ المعاملة الوطنية**: يعني هذا المبدأ التزام الدولة العضو في المنظمة بأن تمنح المنتج الوارد لها من دولة عضو أخرى سلعة كانت أو خدمة أو منتج فكري معاملة المنتج الوطني من حيث التدابير الحكومية من تشريعات، أو لوائح أو ضرائب أو رسوم، أو أية تدابير حكومية أخرى تؤثر في التجارة. ويستثنى من ذلك التعريف الجمركية المقررة عليها فقط لا غير.
- 4- **مبدأ الشفافية**: حيث يتم تحقيق هذا المبدأ من خلال تعهد كل دول بنشر كل القوانين والقرارات والإجراءات الوطنية ذات الصلة باتفاقية تجارة الخدمات، و كذا تلزم الاتفاقية كل عضو بإخطار مجلس تجارة الخدمات التابع للمنظمة العالمية للتجارة بأية قوانين جديدة أو تعديلات في القوانين السارية المفعول. كما تتيح الاتفاقية للعضو عدم تقديم معلومات سرية يترتب على الإفصاح عنها الأضرار بمصالحه التجارية لمشروعاته العامة والخاصة أو في غير صالح المصالح العامة.
- 5- **مبدأ التحرير التدريجي**: تنص الاتفاقية على أن التحرير في هذا المجال يتم بشكل تدريجي وذلك بهدف تشجيع النمو الاقتصادي بين كل الشركاء التجاريين، حيث يتم ذلك من خلال إزالة أو تخفيض أي آثار من شأنها اعتراض التجارة في الخدمات، بالشكل الذي يحقق مصالح جميع الدول المشاركة في المفاوضات.

6- **مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية**: تدعو الاتفاقية إلى تسهيل زيادة مشاركة الدول النامية لأعضاء من خلال:

- تعزيز قدرات الخدمات المحلية لهذه البلدان وزيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية لمواجهة قطاعات الخدمات المتمثلة في الدول المتقدمة.
- إمكانية الحصول على التكنولوجيا على أسس تجارية.
- إمكانية وصولها إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات.
- تسهيل النفاذ إلى الأسواق في القطاعات الخدمية ذات الأهمية التصديرية لها.
- 7- **مبدأ التغطية والشمولية**: تغطي اتفاقية الجات جمع أشكال تجارة الخدمات ومنها الخدمات المالية والمصرفية، باستثناء الخدمات التي تقدمها الحكومات أو ما يعرف بالخدمات السيادية كخدمات البنوك المركزية، وخدمات هيئات الضمان الاجتماعي.

8- مبدأ عدم السماح بالاحتكارات و الممارسة التجارية المقيدة: تعالج الاتفاقية من خلا هذا المبدأ من خلال مشكلة تضرر الدول الأعضاء من الممارسات غير الشرعية التي قد يتبعها مقدموا الخدمات الوطنيين والتي من شأنها إعاقه تحرير تجارة الخدمات من جهة وتقييد منافسة الأجانب من جهة أخرى، حيث أعطت الاتفاقية الحق لمجلس الخدمات بناء على طلب الدولة المتضررة من تلك الممارسات، في المطالبة بالمعلومات التي تخص هذه العمليات من العضو الممارس لتلك الاحتكارات.

واشتملت اتفاقية الجات كل الخدمات المالية المتعلقة بالبنوك والأسواق المالية والتأمين، باستثناء أنشطة البنوك المركزية والخدمات المالية الخاصة بمختلف أنواع التأمين والخدمات المالية المتعلقة بالأسواق المالية، ومن أهم الخدمات المالية التي اشتملت عليها الاتفاقية:¹⁶

- قبول الودائع والأموال بين الأفراد والمؤسسات.
- الإقراض بكافة أشكاله بما فيها القروض الاستهلاكية والائتمان العقاري وتمويل العمليات التجارية.
- التأجير التمويلي.
- خدمات المدفوعات والتحويلات، بما فيها إصدار مختلف بطاقات الائتمان والخصم على الحسابات والشيكات السياحية والمصرفية.
- خطاب الضمان والاعتمادات المستندية.
- عمليات النقد الأجنبي.
- المشتقات المالية والمصرفية بمختلف أنواعها.
- أعمال السمسرة والنقد.
- التجارة لحساب المؤسسات المالية أو للغير في السوق الأولية أو غيرها من الأدوات.
- إدارة الأموال مثل إدارة النقد ومحافظ الأوراق.
- خدمات المقاصة والتسوية للأصول المالية.
- تقديم خدمات الاستشارة والوساطة المالية وكافة الخدمات المصرفية والمالية المساعدة.

وإلى جانب تشخيص المشكلات الاقتصادية وتصميم استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي القائمة على الانفتاح والتحرير الاقتصادي والتجاري والمالي التي يطلب لها كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، تعمل منظمة التجارة العالمية كأحدث منظمة اقتصادية دولية على دفع دول العالم وخاصة الدول النامية نحو تحرير أسواقها السلعية والخدمية، كما أصبحت هذه المؤسسات الدولية تساهم في تقديم المساعدات والمشاورات الفنية من أجل تدعيم عملية التحرير المالي والمصرفي أهمها¹⁷:

- إجراء التحسينات حول التشريعات الأساسية للمصارف المركزية وبقية الجهاز المصرفي.
- إجراء تحسينات وإصلاحات في الإدارة النقدية والمالية وإدارة النقد الأجنبي، وسوق النقد.
- تحسين أوضاع الديون الحكومية، والإحصاءات النقدية.
- تصميم نظم المدفوعات وإقامة ترتيبات نظام التأمين على الودائع، وإعداد أنظمة الحيلة المالية، وتعزيز القدرات الرقابية على الجهاز المصرفي، لا سيما دخول المصارف إلى الأسواق وخروجها منها.

وفي النهاية يمكن القول أنه وقد وجهت هذه الجهود إلى العديد من الدول خاصة الدول التي عرفت بالاقتصاديات الانتقالية، لتمكينها من تحقيق الانتقال إلى اقتصاد السوق وتطبيق المزيد من التحرير الاقتصادي والمالي في اقتصادياتها. ويمكن القول أن المثلث المتكون من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة التجارة العالمية له دور مهم في ترسيخ مبادئ التحرير الاقتصادي والتجاري والمالي، وهذا من خلال مساهمة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بالتعجيل في عملية التحرير المالي من خلال البرامج التي يقترحها على الدول ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي أو عن طريق الإعانات والمساعدات فيما بين الدول، أو من خلال منظمة التجارة العالمية عن طريق تحرير الخدمات المالية التي تعتبر من أهم عناصر التحرير المالي.

سابعاً - انعكاسات تطبيق إستراتيجية التحرير المالي على تقنيات التمويل التجارية الخارجية الجزائرية

- لقد تجسد انعكاس استراتيجيات التحرير على تقنيات تمويل التجارة الخارجية الجزائرية من خلال إصلاحات المنظومة القانونية - قانون المالية التكميلي - وفرض الاعتماد المستندي كتقنية وحيدة لتمويل تجارتها الخارجية.

1- تبني الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة لتمويل التجارة الخارجية الجزائرية

تعد الاعتمادات المستندية من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف بصفة عامة، حيث تعد أساس تمويل الحركة التجارية (الاستيراد-التصدير) في كافة أنحاء العالم. وذلك بقيام البنوك بدور الوسيط المالي، حيث تتولى هذه البنوك عملية إتمام الصفقات التجارية بين المصدر والمستورد.

1-1- أسباب فرض الاعتماد المستندي: الاعتماد المستندي هو إجراء وضعته الحكومة ضمن تدابير قانون المالية التكميلي لسنة 2009، كوسيلة وحيدة لدفع الواردات وهذا نظرا لعدة أسباب أهمها أن الجزائر كانت تسعى لتحقيق تنمية مستدامة في أغلب المستويات (اقتصادية، بيئية، اجتماعية). ويمكن إيضاح ذلك من خلال النقاط والأسباب التالية¹⁸:

- إن الاقتصاد الجزائري كان يتجه نحو الهاوية، ففرض لوضع حد نهائي لنزيف الثروة الوطنية والادخار الوطني نحو الخارج لدعم اقتصاديات الدول الأوروبية والآسيوية على حساب النسيج الصناعي الوطني.

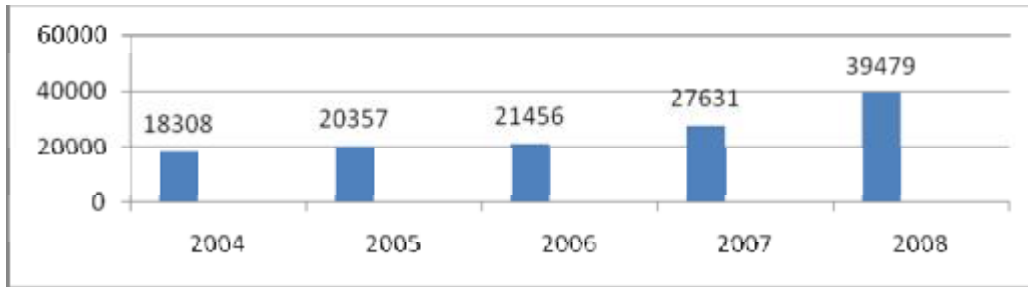
- لتوقيف حالة النزيف التي تعرضت لها العملة الصعبة منذ سنوات طويلة من جراء عمليات تجارية مشبوهة مع الخارج.

- النمو الكبير والسريع لحجم الواردات، فوفقا للتقرير السنوي لبنك الجزائر اتسمت سنة 2008 بارتفاع كبير في فواتير الواردات من السلع والخدمات بعد أن كانت 18 مليار دولار فقط سنة 2004، لكنها شهدت خلال سنة 2008 نموا قويا للغاية مقارنة مع 2007، حيث بلغت الزيادة بنسبة 44%، مما رفع قيمة الواردات إلى 39 مليار دولار.

وفيما يلي تطور واردات الجزائر بصورة إجمالية خلال 5 سنوات الأخيرة قبل فرض الاعتماد المستندي.

الشكل رقم (1) : تطور الواردات الجزائرية لخمس سنوات قبل فرض الاعتماد المستندي بالاعتماد على معطيات

الوحدة: مليون دولار أمريكي



المصدر: المركز الوطني للإعلام و إحصائيات الجمارك، CNIS

- وجود 40 ألف شكوى ضد الجزائر، لدى المحاكم الأجنبية نتيجة التلاعب بالسجلات التجارية الخاصة بعمليات الاستيراد ونتيجة استعمال التحويل الحر الذي يسهل السرقة والغش في القيمة والنوعية بتواطؤ أو جهل من الجمارك. فالاعتماد المستندي وسيلة لحماية الجزائر من المنازعات الدولية.

- الخسائر التي تتكبدها الجزائر جراء تضخيم الفواتير، وتقييد أكثر لكافة عمليات التحويل لضمان الإبقاء على المكاسب المحققة.

- أن التسهيلات التي كانت تمنحها القوانين السابقة، أدت إلى نشوء أزيد من 28 ألف مؤسسة للتصدير والاستيراد، 25 ألف منها تمارس الاستيراد فحسب، مما جعل السوق الجزائرية مفتوحة على كل ما هو آت من الخارج بغض النظر عن مصدره ونوعيته.

- المراقبة والحد من استيراد المواد المغشوشة والمقلدة ذات النوعية السيئة، فقد لوحظ في السنوات الأخيرة دخول إلى السوق الجزائرية مواد ومنتجات غير صالحة للاستهلاك، وعتاد مستخدم وقدم، وبعيد من المقاييس المتعامل بها.

- الخسارة التي تتكبدها الخزينة العمومية بسبب التهرب الضريبي الناجم عن انتشار السوق الموازية بما لا يقل عن 300 مليار د.ج سنويا، في حين أن 90% من السلع المقلدة مستوردة من الخارج، وهي تسبب خسارة لا تقل عن 30 مليار دينار جزائري، إلى جانب الأمراض الخطيرة الناجمة عن طبيعة تلك المنتجات.

- حماية نشاط التصدير والاستيراد من المتحايين على اقتصاد الدولة وبصفة قانونية.

- ضرورة اعتماد إستراتيجية جديدة وفعالة في مجال الإنتاج الوطني، وضمان توفير منتج ذي نوعية لأن السوق حاليا مفتوح و يعتمد على التنافس، والأجدر هو القادر على البقاء.

- لإضفاء أكبر قدر ممكن من الشفافية على تسيير القطاع الاقتصادي وترقية الاستثمار الموفر لمناصب الشغل و الثروة.

1-2- انعكاسات فرض الاعتماد المستندي:

لقد ظهرت بعد حوالي سنة من فرض الاعتماد المستندي انعكاسات فرضه كوسيلة وحيدة لتمويل عمليات التجارة الخارجية في الجزائر على المستوردين وعلى الاقتصاد الجزائري، وسيتم عرضها فيما يلي:

أ- الانعكاسات على المستوردين:

- زيادة أعباء الاستيراد: ارتفاع الأعباء و التكاليف المتعلقة بالواردات، وبالأخص المدفوعة للبنوك الأجنبية؛
- تمديد الفترة الزمنية (مدة العملية): الاعتماد المستندي يفرض آجال زمنية أكبر، من بداية إمضاء العقد إلى غاية استلام السلع المستوردة (إجراءات معقدة و أطول)؛
- أهمية التكاليف المصرفية: هذا الأمر يتطلب تعبئة الموارد المالية للشركات وخلق التوترات على التدفق النقدي مما يضطر أصحابها إلى الحصول على السيولة في أقصر الآجال مهما كانت التكلفة، للسماح للبنوك المحلية بتكوين المخصصات الضرورية لتغطية مخاطر الاستيراد، وهذا من شأنه الحد من السيولة في الأجل القصير؛
- يكون المستوردون مجبرون على التعامل مع لا يقل من 5 إدارات منها: الجمارك، المؤسسات المصرفية المحلية، الممولين الخارجيين، المؤسسات المصرفية الخارجية. لكن المستوردون يستفيدون منه في أنه أكبر ضمان للشفافية في مجال التعاملات التجارية الدولية.

ب - انعكاسات على الاقتصاد الجزائري :

- توحي الملاحظة الميدانية بعد إقرار فرض إجراء الاعتماد المستندي في التجارة الخارجية بتخبط المؤسسات الإنتاجية الوطنية في جملة من المتاعب قد تدفع بها إلى الغلق، فمن حيث وتيرة الإنتاج أثر الاعتماد المستندي بشكل سلبي، إذ حد من تدفق المواد الأولية الأساسية لتمويل عملية الإنتاج، وهو ما يهدد بتوقف العجلة الاقتصادية، باعتراف العديد من المتعاملين في مختلف المجالات. كان لاعتماد القرض المستندي حتى و لو كان عن حسن نية، كانت له تبعات سلبية على الآلة الإنتاجية وحتى الخدماتية منها، وتجلت هذه المتاعب على عدة أصعدة منها ببطء تدفق المواد الأولية من الأسواق الخارجية، مروراً بصعوبة تمويل المؤسسات لعمليات الاستيراد بسبب عدم قدرتها على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة عن العملية، وانتهاء بالتعقيدات البيروقراطية.
- و لقد لوحظ أن فرض الاعتماد المستندي كان يهدف إلى تقليص الواردات، لكن سنة 2010 سجلت ارتفاعاً للواردات بلغت أكثر من 40 مليون دولار، و قدرت الخسائر الناجمة من الأعباء المالية الإضافية للمؤسسات و الجباية، بحوالي 700 مليون دولار. فيما يلي جدول يبين تطور واردات الجزائر خلال الفترة 2008-2010:

جدول رقم (4): تطور واردات الجزائر بصورة إجمالية خلال الفترة الممتدة بين 2008-2010

السنوات	2008	2009	2010
قيمة الواردات	39479	39294	40473

المصدر: المركز الوطني للإعلام و إحصائيات الجمارك، CNIS

- لقد واجهت الشركات صعوبات في فتح الاعتمادات المستندية وساهم ذلك في إحالة عدد من التقنيين إلى البطالة. فالتطبيق الصارم للاعتماد المستندي في الجزائر أدى إلى تداعيات سلبية واختفاء العديد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسبب محدودية قدرتها المالية.
- عدة عقود بين المومنين و المعاملين الجزائرية لم تتم بسبب فرض الاعتماد المستندي الذي يساهم في بطء التعاملات التجارية و تعقيدها وارتفاع كلفتها.
- تسوية العمليات عن طريق الاعتماد المستندي، سيحسن من سمعة المؤسسات الجزائرية و يحسن من نوعية المنتجات التي تدخل في السوق الجزائرية. بالإضافة إلى أنه يحد من ظاهرة تبييض الأموال و تمكين الدولة من مراقبة حركية سيول الأموال، و هذه التقنية تهدف إلى تطهير القطاع التجاري من الطفيليين، و يبقى في السوق الوطنية المتعاملين الحقيقيين، وعدد المستوردين قد انخفض نتيجة لهذه الإجراءات.

2 - التعديلات التي جاء بها قانون المالية التكميلي 2010 :

- رغم كون الاعتماد المستندي التقنية التي توفر أكبر حماية لكل من المصدر والمستورد بتحديد واجبات و حقوق كل طرف و تدخل البنوك كضامنة للعملية، وهذا ما يجعل تكلفته أكبر مقارنة التقنيات الأخرى: التحويل الحر و التحصيل المستندي. فإن فرضه كتقنية وحيدة لدفع قيمة الواردات الجزائرية، وجدت المؤسسات المنتجة نفسها عاجزة عن توفير المواد واللوازم الضرورية لعملية الإنتاج نظراً

لارتفاع تكلفة استيرادها من الخارج، فكان من الضروري إعادة النظر في القوانين المطبقة بما يتماشى واحتياجات القطاعات الاقتصادية، لذا صدر قانون المالية التكميلي 2010 لحل هذه المشكلة بتنوع تقنيات التمويل وجاء فيه:

"-المادة 44: تعدل وتتم أحكام المادة 69 من القانون رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية سنة 2009 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وتحرر كما يلي:

المادة 69: يتم دفع مقابل الواردات إجباريا فقط بواسطة التحصيل المستندي.

غير أنه تعفى من اللجوء إلى التحصيل المستندي الواردات من المواد الداخلة في الصنع وقطاع الغيار التي تقوم بها المؤسسات المنتجة شريطة أن:

- تستجيب هذه الواردات بصورة حصرية لمتطلبات عملية الإنتاج.
- لا تتجاوز الطلبات المجمعة السنوية المحققة في هذا الإطار مبلغ مليوني دينار 2.000.000 دج بالنسبة لنفس المؤسسة.
- تكلف السلطة النقدية بالسهر على الاحترام الصارم لهذا التحديد.
- لا يعفى هذا الاستثناء المؤسسات المعنية من التزام توطين العملية مهما كانت طريقة الدفع.
- تستثنى الواردات المتعلقة بالخدمات من التزام التحصيل المستندي.
- تحدد السلطة النقدية و الوزير المكلف بالمالية.....¹⁹ "

لقد سمح هذا القانون المؤسسات المنتجة بتخفيف أعباء استيراد قطاع الغيار و المواد الداخلة في العملية الإنتاجية، من خلال إمكانية استعمال التحويل الحر أو التحصيل المستندي، لكنه في المقابل حدد ما قيمته 2.000.000 د.ج كمبلغ سنوي لمجموع الطلبات وهو مبلغ غير كافي خاصة بالنسبة للمؤسسات الكبرى، باعتبار أن نشاطها في أغلب الحالات يتطلب أضعاف المبلغ لاستيراد قطاع الغيار و كميات المواد الأولية اللازمة للإنتاج.

3 - التعديلات التي جاء بها قانون المالية التكميلي 2011:

رغم التعديلات التي جاء بها قانون المالية التكميلي 2010 كمحاولة لتشجيع المؤسسات المنتجة، غير أنها لم ترقى إلى تطلعات هذه الأخيرة بسبب كونها غير كافية، مما استوجب فتح القيام بتعديلات جديدة و التي جاء بها قانون المالية التكميلي 2011 والتي تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية، وقد نص القانون على ما يلي:

" المادة 23: تعدل وتتم أحكام المادة 69 من الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق ل 22 جويلية سنة 2009، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وتحرر كما يلي:

المادة 69: يتم دفع مقابل الواردات الموجهة للبيع على حالها إجباريا بواسطة الائتمان المستندي فقط.

يمكن مؤسسات إنتاج السلع و الخدمات دفع مقابل واردات التجهيز والمواد الداخلة في الصنع والمواد الأخرى المستعملة للإنتاج وكذا المواد الإستراتيجية ذات الطابع الاستعجالي بواسطة التسليم المستندي أو الائتمان المستندي.

يمكن أن تلجأ المؤسسات المنتجة إلى التحويل الحر لواردات المواد الداخلة في الصنع وقطع الغيار والتجهيزات الجديدة المساعدة على رفع الإنتاجية التي تقوم بها المؤسسات المنتجة، شريطة أن تستجيب هذه الواردات بصورة حصرية لمتطلبات الإنتاج وأن لا تتجاوز الطلبات السنوية المجمعة المحققة في هذا الإطار مبلغ أربعة (4) ملايين دينار بالنسبة لنفس المؤسسة.

تكلف السلطة النقدية بالسهر على الاحترام الصارم لهذا التحديد.

لا يعفى هذا الاستثناء المؤسسات المعنية من التزام توطين العملية مهما كانت طريقة الدفع.

تستثنى الواردات المتعلقة بالخدمات من إلزامية الائتمان المستندي.

تحدد السلطة النقدية و الوزير المكلف بالمالية عند الحاجة كليات تطبيق هذه المادة.²⁰

لقد جاء هذا القانون بتعديلات جديدة منها التنوع في تقنيات التمويل وعدم اعتبار الاعتماد المستندي الوسيلة الوحيدة للتمويل.

كما منح هذا القانون مؤسسات إنتاج السلع والخدمات إمكانية الاختيار بين تقنية التحصيل المستندي أو الاعتماد المستندي عند استيرادها للمواد التي تم الإشارة إليها في المادة 23 والمتمثلة في كل المواد الداخلة في الصنع والمواد الأخرى المستعملة في الإنتاج، بالإضافة إلى تلك المواد التي اعتبرتها إستراتيجية ذات الطابع الاستعجالي غير أنها لم توضح بدقة مجموعة المواد الداخلة تحت هذه التسمية.

كما رفعت هذه المادة من سقف استعمال التحويل الحر لاستيراد قطاع الغيار والمواد الداخلة في العملية الإنتاجية بالنسبة للمؤسسات المنتجة من 2.000.000 د.ج سنويا إلى 4.000.000 د.ج سنويا.

خلال سنة 2010 نلاحظ أن فتح الاعتمادات المستندية زادت بنسبة 48% مقارنة بالسنة الماضية 2009، ولكن بتطبيق قانون المالية 2011 والذي نص على تنويع تقنيات التمويل (التحصيل المستندي والتحويل الحر) انخفضت نسبة الاعتماد الكلي على الاعتماد المستندي بـ 5.45%.

وتظل الاعتمادات المستندية المحققة تعرف انخفاض وارتفاع نظرا لتدبدب الأوضاع الاجتماعية (أذواق المستهلكين)، القانونية (سن القوانين لضبط عمليات التجارة الخارجية وحماية الاقتصاد الوطني والمتعاملين الاقتصاديين).

الخاتمة:

يساهم التحرير المالي في توفير أفضل تقنيات التمويل للتجارة الخارجية وتحقيق التنمية الاقتصادية وتكثيف النظام التجاري ومع المعطيات الاقتصادية الدولية كما يؤدي إلى تنوع المبادلات التجارية والمتعاملين الاقتصاديين مما يؤدي إلى إيجاد موارد للعملة الصعبة عن طريق الدخول في الأسواق الخارجية.

كما أصبحت البنوك الجهاز التمويلي ووسيلة فعالة وإستراتيجية لترقية الصادرات وتمويل الواردات فهي تعطي ديناميكية للتجارة الخارجية فهي القلب النابض والأساس لتمويل التجارة الخارجية.

لذا وجب ضرورة تأهيل الجهاز المصرفي وإدماج ميكانيزمات جديدة لتمويل التجارة الخارجية تتعدى تلك الوسائل والتقنيات المعروفة بالاعتماد على استراتيجيات جديدة تماشى والسياسة الاقتصادية الجديدة وتتأقلم مع المعطيات الدولية الجديدة.

الاعتماد المستندي تقنية دفع وتمويل للتجارة الخارجية، وأغلب الدول تعتبره وسيلة دفع و ضمان وتمويل في معاملاتها التجارية لدى اعتبرته الجزائر الوسيلة الأكثر استعمالا لتمويل معاملاتها التبادلية الخارجية.

و أخيرا يمكن القول أن الاقتصاد لا يمكن حمايته عن طريق إجراءات إدارية إنما عن طريق التقييس والحصول على الاعتمادات التي تضمن تنافسية المنتجات.

نتائج الدراسة:

- إن إدراك طبيعة التحديات التي تفرضها العولمة بمختلف مظاهرها وهياكلها، يمكن من إدراك الوسائل لمواجهة هذه التحديات، وذلك بصياغة استراتيجيات فعالة ووضع بدائل من شأنها تؤهل الاقتصاد الجزائري بالاندماج في الاقتصاد الدولي وفق المستجدات.

• إن التنمية عملية معقدة تنطوي على تطور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي، وقد تزايد الاهتمام بمحدداتها خاصة في الآونة الأخيرة، حيث أصبحت تحتل مكانا بارزا في الفروع التي يبعثها الفكر الاقتصادي العالمي، وتزايد معها الاهتمام بدراسة وتحليل أهمية القطاع المالي وأثره على المكونات الكلية في الاقتصاد، خاصة فيما يتعلق بدوره المحوري في تمويل التجارة الخارجية وتمويل التنمية الاقتصادية وغيرها.

- نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها موضوع التجارة الخارجية فإنها يجب أن تبقى في تطور مستمر لتواكب متطلبات العولمة الاقتصادية التي لم تترك أي بلد من العالم بمعزل عن التطورات التي تحدث في العالم.

- الدور الأساسي للبنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية، حيث أصبح الجهاز التمويلي وسيلة فعالة وإستراتيجية لترقية الصادرات وتمويل الواردات كما أن البنوك تعطي ديناميكية للتجارة الخارجية حيث تعتبر البنوك القلب النابض والأساسي لتمويل التجارة الخارجية

- رغبة الجزائر الجديدة في تحقيق تنمية اقتصادية جعلها تقوم بمراجعة شاملة للتشريعات والقوانين المعمول بها - خاصة فيما يتعلق بالنظام المصرفي - وتعديلها وتطويرها بالشكل الذي يتماشى مع مرحلة الانفتاح والتحرر الاقتصادي، ومن أهم التشريعات قانون النقد والقرض 90-10.

- اعتمدت الجزائر منذ 2009، حسب قانون المالية التكميلي 2009 الذي فرض استعمال الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة لتسوية الواردات من أجل إعطاء أكثر شفافية لمعاملاتنا الدولية والتمكن من مراقبة وتوجيه تجارتنا الخارجية لخدمة الاقتصاد، لكن فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة لتمويل عمليات التجارة الخارجية كان له آثار إيجابية وأخرى سلبية على الاقتصاد الوطني، من أهمها أنه يحد من المعاملات التجارية ومن تنافسية المؤسسات الجزائرية، مما أدى بالسلطات الجزائرية إلى إعادة النظر في هذا الأمر و إعادة ترخيص استعمال التقنيات الأخرى حسب قانون المالية التكميلي 2011.

• يعتبر الاعتماد المستندي من أهم التقنيات البنكية التي تستعمل لتمويل التجارة الخارجية لما يوفره من حماية لكل من المصدر والمستورد، حيث أن غرفة التجارة الدولية حددت مجموعة قواعد وقوانين تحكم سير عمليات التجارة الدولية بصفة عامة والاعتماد المستندي بصفة خاصة، فأصدرت النشرة رقم 500 ثم عدلتها بنشرة رقم 600 من أجل تكييفه مع المتطلبات العملية الدولية.

• الاعتماد المستندي تقنية دفع وتمويل في التجارة الخارجية من أجل إتمام الصفقات التجارية في أحسن الظروف، الأمر الذي أدى بأكثر من 160 دولة لاعتماده كوسيلة دفع و ضمان وتمويل في معاملاتها التجارية كما يتطلب الحصول على وثائق فهي ضمان لحقوق المتعامل الاقتصادي من عدة مخاطر وهذا بالنسبة لجميع الأطراف المتدخلة سواء كانت البنوك الممولة أو المورد أو استيراد. حيث يبقى الاعتماد المستندي الأداة الأكثر ضمانا وأمانا.

الهوامش :

¹ عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 2001، ص5.

² شهزاد زغيب، & لمياء عماني، العولمة المالية: بدائل تمويلية أم فقعات؟، الملتقى الوطني حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006، ص ص06-07.

³ أحمد شعبان محمد علي، "انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص44.

* Organisation Mondiale du Commerce.

** ويقصد بالجلاسنوست والبيروسترويكا " الشفافية والتغيير، فقد بدأ الرئيس السابق للاتحاد السوفيتي ميخائيل جورباتشوف (1985) عهده بشعار تجديد لاشتراكية، وضع عنوان لهذا الشعار "الجلاسنوست والبيروسترويكا" الذي بدأ من خلاله تنفيذ سياسة الإصلاح، وأنهى بذلك حقبة الاقتصاد المركزي و التخطيط.

⁴ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003، ص ص06-07.

⁵ سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، ط1، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص14.

⁶ بريس عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص13

⁷ بوزيان محمد، شكوري سيدي أحمد، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، أبريل 2005، بشار، ص7.

⁸ رونالد ماكينون، النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، مصر، الطبعة العربية الأولى، 1996، ص 116.

⁹ عاطف اندوراس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2005، ص88.

¹⁰ حريري عبد الغني، آثار التحرير المالي على اقتصاديات الدول العربية - دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، الشلف - الجزائر، 2007، ص ص63-64.

¹¹ بوزيان محمد، شكوري سيدي أحمد، مرجع سابق، ص11.

¹² عادل أحمد حشيش & مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص347-

- ¹³ مصطفى عبد اللطيف & بلعور سليمان، تحديات العولمة المالية للمصارف العربية واستراتيجيات مواجهتها مع الإشارة إلى القطاع المصرفي الجزائري، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي - واقع و تحديات، جامعة الشلف - الجزائر، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004، ص 02.
- ¹⁴ أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2007، ص 37.
- ¹⁵ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للطباعة للنشر، الإسكندرية - مصر، 2005، ص 109.
- ¹⁶ بن خالد نوال، اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية وانعكاساتها على أعمال البنوك - دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان - الجزائر، 2005، ص 126-127.
- ¹⁷ بريس عبد القادر، مرجع سابق، ص 13.
- ¹⁸ بوسليمان صليحة، تغطية أخطار تمويل التجارة الخارجية عن طريق الوساطة المالية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، سنة 2012-2013، ص 81-86.
- ¹⁹ الجريدة الرسمية العدد 49 السنة السابعة و الأربعون الصادرة في 19 رمضان عام 1431 الموافق لـ 29 غشت سنة 2010، ص 13-14.
- ²⁰ الجريدة الرسمية، العدد 40، السنة الثامنة و الأربعون، الصادرة في 18 شعبان عام 1432 الموافق لـ 20 جويلية 2011، ص 9.